الأنباء
الجمعة 11 نوفمبر 2011

"HSBC" يشكو من غلاء التكاليف

أكبر بنك أوروبي يدرس ترك لندن

مقر بنك HSBC في لندن

حذّر بنك HSBC من ان القواعد التنظيمية الجديدة في بريطانيا قد تجبره على ترك هذه الأخيرة، موضحا ان هذه القواعد الجديدة قد تكلفه 2,5 مليار دولار سنويا، ما يجعل نشاطه بهذا البلد مكلفا جدا، وأضاف البنك انه سيؤجل البت في قرار نقل مقره الرئيسي الى هونغ كونغ او الى مكان آخر الى آخر العام المقبل. وقال البنك ان قروضه المتعثرة بالولايات المتحدة ارتفعت بشكل كبير بفعل توقف عدد متزايد من ملاك المنازل هناك عن سداد أقساط رهنهم العقاري.

وقفزت قيمة الديون المتعثرة في الولايات المتحدة الى قرابة مليار دولار للمرة الأولى منذ عامين، حيث بلغت خسائر البنك في هذه القروض 3,9 مليارات دولار في الربع الثالث. وتعزى هذه الزيادة الى تباطؤ الاقتصاد الأميركي.

خسائر كبيرة

وأعلن HSBC، وهو اكبر بنك أوروبي، الاربعاء الماضي عن تكبده خسارة ناهزت 36٪ من أرباحه في الربع الثالث من العام الحالي نتيجة اضرار أزمة الديون بمنطقة اليورو بإيرادات فرعه المصرفي الاستثماري، ونتيجة هذا الإعلان انخفض اول من امس قيمة سهم البنك المدرجة في بورصة لندن بـ 5,8٪.

وعزا محللون تراجع سهم البنك الى ان الأرباح التي حققها هذا الأخير في الربع الثالث، والمقدرة بـ 3 مليارات دولار، كانت أقل من التوقعات، إضافة الى خيبة أمل مسؤولي البنك من ارتفاع التكاليف وارتفاع قيمة الديون المتعثرة بأميركا.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك ستيوارت غاليفر انه يحرز تقدما في خفض نفقات البنك السنوي بـ 3,5 مليارات دولار، وفي خطة تغيير الاستراتيجية من خلال تركيز نشاطه أكثر على آسيا وإغلاق بعض فروعه، ولكن الأمر - يضيف غاليفر - يتطلب نفسا طويلا ويواجه معوقات خارجية.

ديون سيادية

ويناهز حجم انكشاف HSBC على أزمة البلدان المتعثرة في منطقة اليورو إلى قرابة 5,5 مليارات دولار في الربع الثالث من 2011، وتخص دول اليونان وايرلندا وايطاليا والبرتغال وايطاليا، ويشكل هذا المبلغ انخفاضا لحجم الانكشاف مقارنة بالربع الثاني، حيث كان يقدر بـ 8,2 مليارات دولار حتى نهاية يونيو الماضي.

وضمن خطته لخفض النفقات بما بين 2,5 و3,5 مليارات دولار بحلول 2013 يعتزم البنك حذف 30 ألف وظيفة وإحداث 15 ألفا أخرى في الاقتصادات الصاعدة بحلول العام نفسه. يشار الى ان البنك تأسيس في هونغ كونغ وشنغهاي في العام 1865، ولكن مقره الرئيسي في لندن منذ 18 عاما، ويعمل ثلث موظفيه - البالغ عددهم إجمالا 300 ألف - في آسيا، ويعد HSBC من أكبر البنوك العالمية.

أوباما يوقع أمراً تنفيذياً لتقليص إنفاق الأجهزة الفيدرالية بنسبة 20٪

واشنطن - يو.بي.آي: وقع الرئيس الاميركي باراك اوباما الاربعاء الماضي امرا تنفيذيا رئاسيا يقضي بتقليص انفاق الاجهزة الفيدرالية بنسبة 20٪.

وقال البيت الابيض في بيان ان الامر الرئاسي الذي وقعه اوباما يأمر الاجهزة الفيدرالية بالتخفيف من السفر عبر زيادة استخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة والحد من اعداد الهواتف الخلوية والاجهزة الالكترونية المتوافرة للموظفين والتخفيف من طبع الوثائق عبر جعل المواد متوافرة عبر الانترنت.

كما تضمن الامر التقليص من اعداد السيارات المستخدمة من قبل الموظفين ووقف انفاق اموال دافعي الضرائب على لوحات الديكور والثياب.

وقال البيان ان الادارة الاميركية على طريق توفير 3,5 مليارات دولار في العام المالي 2012.

مقاطعة أميركية ترفع أكبر دعوى إفلاس في تاريخ البلديات في الولايات المتحدة

برمنغهام (ألاباما) - رويترز: رفعت مقاطعة جيفرسون بولاية ألاباما الأميركية دعوى إفلاس للحماية من الدائنين فيما يعد أكبر إفلاس في تاريخ البلديات في الولايات المتحدة.

وصوت مفوضو المقاطعة التي تضم مدينة برمنغهام - المركز الاقتصادي وأكبر مدن الولاية - بأغلبية أربعة أصوات مقابل صوت لإشهار الافلاس بعد اجتماع مغلق استمر يومين في محاولة أخيرة لإعادة هيكلة ديون المقاطعة بعيدا عن أروقة القضاء.

وكان من المتوقع أن تتجنب المقاطعة الإفلاس بعد أن توصلت إلى اتفاق مبدئي مع دائنيها في سبتمبر لتسوية ديون تقدر بحوالي 3,14 مليارات دولار.

لكن الاتفاق انهار بسبب ما وصفته مفوضية المقاطعة برفض الدائنين تنفيذ تنازلات تم الاتفاق عليها سلفا.

وستذكي دعوى الإفلاس المخاوف من مخاطر سوق سندات البلديات الأميركية التي تبلغ قيمتها 3,7 تريليونات دولار والتي تضررت في الآونة الأخيرة بأزمة ديون مدينة هاريسبرغ عاصمة ولاية بنسلفانيا التي تقدمت بدعوى لإشهار إفلاسها الشهر الماضي.

هل تلجأ أوروبا يوماً ما لصندوق إزاحة الديون الذي يقترحه مستشارو ميركل؟

برلين - د.ب.أ: أرادت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل ألا يقف مستشاروها الاقتصاديون - الذين يعرفون في ألمانيا بالحكماء الخمسة - بعيدا عن الكاميرات عند تسليمهم إياها تقريرهم السنوي عن حالة الاقتصاد الألماني وتوصياتهم للحكومة، لذلك قالت لهم «اقتربوا مني». غير أنها ما ان نطقت عبارات قليلة حتى نأت بنفسها عما تضمنه تقريرهم الذي جاء في 461 صفحة وذلك عندما رفضت بأدب، لكن بحزم، الخطة «ب» (البديلة) المفصلة التي قدمها هؤلاء لحل مشكلة الديون في منطقة اليورو. ورأت المستشارة أن إنشاء صندوق بالمشاركة بين دول منطقة اليورو تتعهد الدول من خلاله بسداد ديون بعضها البعض بحيث لا تزيد ديون اي من دول المنطقة عن 60٪ من إجمالي الدخل القومي لها، بحسب اقتراح الحكماء الخمسة «غير ممكن بهذا الشكل بأي حال من الأحوال». وربما كان ذلك ليس فقط لتضمن التقرير كلمات تثير حساسية لدى الألمان مثل عبارة «احتياطيات الذهب»، بل أيضا لأن كبار خبراء الاقتصاد في ألمانيا أوضحوا بما لا يدع مجالا للشك أنهم يشكون في جدوى الجهود التي تبذلها ميركل وشركاؤها في أوروبا لإنقاذ اليورو، حيث رأى الحكماء أن هذه الجهود ستؤدي في أحسن أحوالها لكسب المزيد من الوقت فقط. وحمل التقرير السنوي عنوان «إدراك المسؤولية عن أوروبا»، ذلك التقرير الذي ربما كان هؤلاء الأساتذة الكبار سيضطرون لتغيير عنوانه مرة أخرى وذلك لأن الحكومة اليونانية كانت عازمة قبل نحو أسبوع على إجراء استفتاء بشأن حزمة المساعدات التي وعدتها بها قمة بروكسل الماضية إذا التزمت اليونان بتنفيذ مجموعة كبيرة من الشروط، ثم عدلت حكومة اليونان عن هذا الاستفتاء ولكن الوضع في بلاد الاغريق لايزال متوترا. وربما غرقت ميركل ووزير ماليتها فولفغانغ شويبله في تفكير عميق عند قراءة موجز التقرير الاقتصادي للحكماء الخمسة، وذلك لأن هؤلاء الحكماء يوصون في تقريرهم باعتماد «ميثاق تسديد الديون» الذي يؤمن باحتياطيات العملة للدول المساهمة وبالضرائب بدلا من مظلة إنقاذ اليورو وآلية رفع قيمة هذه المظلة التي تسعى دول اليورو لتنفيذها وبدلا من السندات الحكومية المشتركة التي يقترحها البعض لحل أزمة اليورو. ويعتمد اقتراح الحكماء بالدرجة الأولى على أن تحيل الدول جزءا من ديونها إلى صندوق تسديد الديون، ذلك الجزء الذي يزيد عن نسبة 60٪ من إجمالي الدخل القومي حسبما تنص اتفاقية ماستريخت التي حددت الحد الأقصى المسموح به من الديون. وفي الوقت ذاته، دعا الحكماء لإلزام هذه الدول المثقلة بالديون بآلية ملزمة لخفض ديونها، مما يعني - على سبيل المثال - أن ألمانيا المدينة بنحو 2 تريليون يورو، أي ما يزيد عن 80٪ من إجمالي ناتجها القومي ستزيح نحو 500 مليار يورو من ديونها إلى هذا الصندوق.

وساق الحكماء السبب وراء هذه المبادرة ألا وهو: مع استمرار بلبلة المستثمرين ستصل استراتيجية التوسيع المستمر لصندوق إنقاذ اليورو يوما ما إلى مداها «عندها من الممكن أن يحدث انهيار خارج عن السيطرة لاتحاد العملة الموحدة أو بيع غير محدود للسندات من خلال البنك المركزي الأوروبي بشكل مشوب للغاية من ناحية النظام السياسي»، حسبما حذر الخبراء. وأوضح أساتذة الاقتصاد الخمسة أن اقتراحهم ليست له علاقة بسندات اليورو المشتركة التي حازت مساحة كبيرة من النقاش في ألمانيا ثم رفضت من قبل الأطراف الفاعلة، كما انه ليست له صلة باقتراح الاستعانة باحتياطي النقد الاجنبي في دول اليورو لتعزيز مظلة إنقاذ اليورو المعروفة اختصارا بـ «إي اف اس اف»، موضحين أن هذا الاقتراح «طريق خاص بهم».

تزايد العجز في الميزان التجاري لبريطانيا

لندن - د.ب.أ: أظهرت بيانات صدرت امس زيادة العجز في الميزان التجاري لبريطانيا خلال شهر سبتمبر الماضي بسبب نمو الواردات وركود الصادرات وهو ما يشير إلى الصعوبات التي تواجه جهود إنعاش الصادرات البريطانية كوسيلة لإنعاش الاقتصاد المتعثر.

وارتفع العجز في الميزان التجاري في سبتمبر الماضي إلى 3,9 مليارات جنيه إسترليني مقابل 2,7 مليار جنيه إسترليني في أغسطس الماضي وفقا لبيانات مكتب الإحصاءات الوطنية.

كما ارتفعت نسبة العجز في ميزان تجارة السلع من 8,6 مليارات جنيه استرليني في أغسطس الماضي إلى 9,8 مليارات جنيه إسترليني في سبتمبر.

ونقل الموقع الالكتروني لصحيفة «فاينانشيال تايمز» عن كريس ويليامسون المحلل الاقتصادي في مؤسسة «ماركيت» للدراسات الاقتصادية انه في ظل تضرر الطلب المحلي نتيجة إجراءات التقشف وتراجع الصادرات،، من الصعب تصور إمكانية تحقيق نمو اقتصادي خلال الاشهر المقبلة وهو ما يؤجج المخاوف من دخول اقتصاد المملكة دورة ركود مزدوجة.

يميل المحللون الاقتصاديون إلى التعامل بحظر مع بيانات الميزان التجاري الشهرية نظرا لأنها تكون متقلبة بدرجة كبيرة ويتم تعديلها في أغلب الأحوال.

زادت صادرات السلع البريطانية في سبتمبر الماضي بنسبة 0,2٪ تقريبا حيث زادت صادرات السيارات والنفط في حين تراجعت صادرات الكيماويات والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية.

كان المسؤولون البريطانيون يأملون في أن يؤدي خفض قيمة الجنيه الإسترليني بنسبة 20٪ إلى زيادة كبيرة في الصادرات وتقليص العجز في الميزان التجاري.

ولكن أداء الصادرات جاء مخيبا للآمال نتيجة عوامل عدة، أبرزها الأزمة المالية في منطقة اليورو، التي تمثل أكبر شريك تجاري لبريطانيا.

تقرير: تحديات التغير السكاني في العالم ستنعكس على صناعة الخدمات الطبية

صناعة الخدمات الطبية تتأثر بالتغيير السكاني في العالم

جنيف - كونا: كشف تقرير صادر عن المعهد الاتحادي السويسري للتقنية في زيورخ عن تحديات ستواجه صناعة الخدمات الطبية في المستقبل المنظور مع وصول نسبة من تتجاوز اعمارهم 65 عاما الى 20 ٪ من سكان العالم.

ويوضح التقرير استنادا الى دراسات اعدتها دوائر اقتصادية وعلمية واجتماعية اكاديمية ان العالم مقبل في عام 2020 على خلل في توازن التركيبة السكانية في العالم بين نسبة كبار السن ونسبة الشباب وتراجع الموارد الغذائية الاساسية.

ويؤكد التقرير ان نحو 7 ٪ من سكان العالم سيعانون مرض ارتفاع نسبة السكر في الجسم اغلبهم ايضا في دول الشمال مع حلول عام 2020 ما سيؤدي الى ارتفاع تكاليف الخدمات الطبية بشكل عام الى ما بين 5 مليارات و10 مليارات دولار. ودعا التقرير الى تطوير الابحاث المتعلقة بتحسين نظم التشخيص السريع للامراض تعجيلا بالعلاج في مراحل الاصابة الاولى لتقليل النفقات وتفادي تعقيدات الوضع الصحي للمريض الى جانب تطوير الصناعات الطبية والصيدلانية والصناعات ذات الصلة.

ويتوقع التقرير انتشار ما يوصف بالتطبيب عن بعد باستخدام اجهزة روبوت للتعامل مع كبار السن في الخدمات الطبية اليومية العادية مع ضرورة تطوير العلاقة بين ابحاث الهندسة الطبية والاحتياجات المستقبلية للمجتمع وهو ما سيقدمه (قسم دراسات علوم الصحة العامة والتقنية) في برنامجه البحثي بالمعهد السويسري اعتبارا من اول يناير المقبل.

ويشير التقرير الى ان القسم الجديد سيركز على دراسة تطوير النظم الغذائية بما في ذلك تطبيقات التقنيات العلمية الحديثة مثل النانو والهندسة الوراثية ومجالات التشخيص والعلاج الى جانب التطبيقات المحتملة للتغذية لمواجهة التحديات المعقدة التي تنتظر البشرية في العقد الحالي. كما ستركز الابحاث السويسرية على انواع الامراض المحتمل ظهورها خلال السنوات المقبلة بسبب التغيرات المناخية السلبية وتغيير عادات الغذاء ونمط الحياة اليومية.

ويتوقع التقرير في الوقت نفسه أن يعتمد طب المستقبل في العقد المقبل على تلبية خصوصيات كل فرد بدلا مما عليه الوضع الآن من البحث عن علاج لمجموعة من الامراض او الاوبئة ومن ثم يمكن ان يتم ترشيد صناعة الدواء لاستهداف شريحة محددة من المرضى بدلا من انتاج كميات من الادوية تصلح لاكثر من شريحة.

كما يطمح الباحثون في ان يحمل المستقبل امكانية اعادة تشغيل الاعضاء التي تعجز عن العمل بحكم كبر السن من خلال ابتكارات لتجديد الخلايا العصبية في عمليات الادراك والحركة على سبيل المثال.

ويدعو التقرير الى تحفيز الاقبال على دراسة الطب العام بدلا من الطب التخصصي ليكون الطبيب العام ملما بصورة اكثر شمولا بحالة المريض.

وأشار التقرير الى الاهمية الاقتصادية لتلك التوصيات اذ يدر قطاع صناعة الخدمات الطبية هنا دخلا سنويا لا يقل عن 15 مليار دولار منها 90 ٪ من خلال تصدير تلك المنتجات التي تقدمها اكثر من 3700 شركة توفر نحو 50 الف فرصة عمل. ويهدف التقرير الصادر عن المعهد المصنف الاول في سويسرا والثالث اوروبيا في مجال الدراسات التقنية التطبيقية الى الحفاظ على التفوق السويسري في مجال التقنيات الطبية في مواجهة تنافس من شركات بعض دول الجنوب بدأت تشكل تحديا حقيقيا للشركات السويسرية.

ويعتمد التقرير على ضرورة تحفيز الباحثين والشركات على التنبؤ بالمشكلات والبحث عن حلول لها لضمان التفوق العلمي الذي ينعكس ايجابا على القطاعات الاقتصادية ذات الصلة.

تضاعف واردات دول التعاون الغذائية

ارتفاع ملحوظ في واردات دول الخليج من المواد الغذائية

أظهر بحث جديد أن إجمالي واردات دول مجلس التعاون الخليجي من الأغذية سيرتفع مع ازدياد استهلاك سكانها بنسبة 105٪ ليصل إلى 53,1 مليار دولار أميركي بحلول عام 2020، مقارنة مع 25,8 مليار دولار أميركي في عام 2010. واشار البحث أيضا إلى ارتفاع واردات الأغذية بمعدل 4,6 سنويا خلال الفترة من 2011 ـ 2015 في المنطقة التي تفتقر للأراضي الزراعية ومصادر المياه الطبيعية، ما يضطرها لاستيراد 90٪ من منتجاتها الغذائية. وسيصل حجم استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من المواد الغذائية إلى 51,5 مليون طن سنويا خلال هذه الفترة. وصدرت التقديرات الأخيرة من قبل «إيكونومست انتلجنس يونت» قبل انطلاق مؤتمر ومعرض سيال الشرق الأوسط للأغذية 2011 في أبوظبي، والذي يعد أحد أرقى المعارض التجارية المتخصصة في قطاع المأكولات والمشروبات والصناعات الغذائية والضيافة. ويوفر المعرض فرصا هائلة لصانعي وموردي الأغذية ومعداتها لتنمية أعمالها وتعزيز روابطها التجارية في المنطقة.

وسيقام معرض سيال الشرق الأوسط للأغذية، خلال الفترة من 21 إلى 23 نوفمبر المقبل على أرض مركز أبوظبي الوطني للمعارض، وينظمه جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، ويعتبر جزءا من مجموعة سيال العالمية - أكبر شبكة للمعارض المتخصصة في قطاع الأغذية في العالم والتي تضم سيال باريس، وسيال الصين، وسيال كندا، وسيال البرازيل.

وأكد محمد جلال الرياسة رئيس اللجنة العليا المنظمة للمعرض، ومدير إدارة الاتصال وخدمة المجتمع في جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، أن النمو السكاني وازدياد دخل الفرد وتوسع المدن بسرعة تشكل عوامل رئيسية في دفع عجلة استيراد الأغذية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي». وأوضح، «تستورد دول مجلس التعاون الخليجي حاليا 90٪ من كافة منتجات الأغذية. ومع ازدياد عدد سكانها ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، يزداد اعتماد المنطقة على الاستيراد لتلبية احتياجاتها من الأغذية». وأضاف، «بالاضافة إلى التحديات المذكورة تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي من بين بعض أكثر الدول ندرة للمياه في العالم، أضف إلى ذلك أن ما نسبته 1,4٪ من أراضيها فقط صالحة للزراعة، ما يجعل الأمن الغذائي موضع اهتمام وتحديا رئيسيا للحكومات الإقليمية».

وستصل واردات الدولة من الأغذية إلى 8,4 مليارات دولار أميركي بحلول عام 2020، بزيادة نسبتها 133٪ عن عام 2010 (3,6 مليارات دولار أميركي). وبالنسبة للمملكة العربية السعودية التي تستورد حاليا ما نسبته 64,9٪ من إجمالي استهلاك دول مجلس التعاون الخليجي من الأغذية، ستصل وارداتها من الأغذية إلى 35,2 مليار دولار بحلول عام 2020 وبزيادة نسبتها 105٪ مقارنة مع عام 2010 (16,8 مليار دولار أميركي).

وستصل واردات الكويت من الأغذية إلى 5,3 مليارات دولار أميركي بزيادة نسبتها 130٪، كما ستصل في سلطنة عمان إلى 4,8 مليارات دولار أميركي بزيادة نسبتها 128٪، وفي قطر 3,3 مليارات دولار أميركي بزيادة نسبتها 153٪، وأخيرا في البحرين 1,6 مليار دولار أميركي بزيادة نسبتها 128٪. ويتوقع نمو استهلاك الأغذية في الدولة بنسبة 5,4٪ من 7,8 ملايين طن في عام 2011 إلى 9,7 ملايين طن في عام 2015. وتساهم ما نسبته 0,8 من أراضيها الصالحة للزراعة بحوالي 0,9٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، على غرار شقيقتيها سلطنة عمان وقطر تستورد الامارات العربية المتحدة ما يزيد على 75٪ من إجمالي استهلاكها من لحوم الدواجن واللحوم الحمراء.

وتنتج الامارات إلى جانب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان نحو 70٪ من استهلاكها من الفاكهة، لكنها مثل قطر والبحرين تعتمد بكثافة على استيراد الخضار لتلبية استهلاكها المحلي.

وأضاف الرياسة، «ان تلبية الطلب المتزايد على الأغذية يشكل تحديا لحكومات دول المجلس من جهة، وفرصة كبيرة لشركات القطاع الخاص للتوسع في السوق من جهة أخرى، ويوفر معرض ومؤتمر سيال الشرق الأوسط منصة مثالية لمواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المستقبلية». وتتوقع الجهة المنظمة لمعرض سيال الشرق الأوسط 2011 استقطاب أكثر من 1200 زائر وتاجر من 80 دولة حول العالم، ويستضيف الحدث عددا كبيرا من العارضين وأكثر من 500 مصنع وموزع ومورد للمنتجات الغذائية وتجهيزاتها ومعداتها من سائر أنحاء العالم.

وسيضم المعرض أيضا 16 جناحا وطنيا لكل من تركيا والأرجنتين وكوريا والصين وتايوان وايران وفرنسا وإيطاليا وبولندا وبريطانيا وقبرص وتايلند والولايات المتحدة الأميركية وتونس وباكستان والامارات العربية المتحدة. ويذكر ان ما نسبته 70٪ من هذه الشركات العارضة سوف تعرض منتجاتها لأول مرة في المنطقة.